20 May 2021
Arabic

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والأربعون

21 حزيران/يونيه - 9 تموز/يوليه 2021

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

سان تومي وبرينسيبي

إضافة

آراء الدولة موضوع الاستعراض في الاستنتاجات و/أو التوصيات والتزاماتها الطوعية
وردودها

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

1- موقف جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية من التوصيات الصادرة عن الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل التي عُقدت في 27 كانون الثاني/يناير 2021.

أولاً- مقدمة

2- تشي جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية على مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لإرسائه الاستعراض الدوري الشامل، نظراً لما يحظى به من أهمية في تقييم قضايا حقوق الإنسان وغيرها من القضايا، وكذلك في إذكاء وعي البشرية بضرورة احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها باعتبارها عنصراً لا غنى عنه للتعايش السليم بين البشر.

3- ومن ثم، تعرب دولة سان تومي وبرينسيبي، مرة أخرى، عن التزامها التام بالتعاون مع جميع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المؤيدة لمثال السلام الأعلى، وتؤكد أنها ستبذل كل ما في وسعها، قدر الإمكان، في سبيل التعاون من أجل بناء عالم أكثر تضامناً وعدلاً وسلاماً، وهو ما نحتاج إليه جميعاً.

4- ومن هذا المنطلق، شاركت سان تومي وبرينسيبي بانتظام في جولاتي الاستعراض الدوري الشامل اللتين عُقدتا في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 وشباط/فبراير 2015، على التوالي، في جنيف بسويسرا، وفي هذه الجولة الأخيرة التي عُقدت في سان تومي، في 27 كانون الثاني/يناير 2021، بسبب جائحة كوفيد-19 التي تعصف بالعالم بأسره.

5- وقد عُقدت هذه الجولة باستخدام نظام التداول بالفيديو، مما أدى للأسف إلى بعض الصعوبات في التواصل إلى حد ما. ولذلك، فإننا نغتنم هذه الفرصة لتقديم اعتذارنا الصادق عن هذه المتاعب غير المقصودة.

6- ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لشكر جميع من تعاونوا معنا في تنظيم هذا الحدث، ولا سيما فريق أمانة الاستعراض الدوري الشامل، الذي تعاون تعاوناً دؤوباً دون انقطاع. ونشكر أيضاً أعضاء المجموعة الثلاثية والمندوبين الموقرين الذين حضروا هذا الحدث على مشورتهم وتشجيعهم.

ثانياً- تقديم التوصيات في إطار المجموعات المواضيعية

7- عقب تقديم التقرير المتعلق بتنفيذ التوصيات الصادرة عن جولة الاستعراض الدوري الشامل لعام 2015، رحبت بعض البلدان الأعضاء بما أحرزه البلد حتى الآن من تقدم في مجال حقوق الإنسان وابتغمت الفرصة لتقديم توصياتها التي بلغ عددها 161 توصية.

8- ثم قسمت التوصيات الـ 161، بعد تحليلها تحليلاً متعمقاً، إلى ست مجموعات مواضيعية هي: الحقوق المدنية والسياسية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وحقوق أشخاص محددين أو فئات محددة؛ والحق في المساواة وفي عدم التمييز؛ والحقوق البيئية، وتوصيات أخرى.

9- وفي غضون ذلك، ومن أصل 161 توصية مقدمة، أحيط علماً بما عدده 13 توصية، هي: (التوصيات 14، و18، و41، و43، و44، و45، و65، و95، و101، و102، و106، و130، و149)، وقُبلت 148 توصية، على النحو الوارد في الوثيقة المرفقة.

10- وهكذا، قُسمت كل مجموعة إلى المجموعات الرئيسية والفرعية المبينة أدناه:

المجموعة ألف- الحقوق المدنية والسياسية:

- ألف-1 تصديق سان تومي وبرينسيبي على ما لم تنضم إليه بعد من معاهدات دولية لحقوق الإنسان؛

- ألف-2 تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- ألف-3 إقامة العدل؛
- ألف-3-1 إصلاح النظام القضائي؛
- ألف-3-2 إصلاح التشريعات بهدف مواءمة المعايير المحلية مع المعايير الدولية؛
- ألف-3-3 تنفيذ إصلاحات تشريعية تهدف إلى مكافحة جميع أشكال التمييز؛
- ألف-3-4 تنفيذ إصلاحات تشريعية ومؤسسية بهدف مكافحة الاتجار بالبشر لأغراض استغلالهم جنسياً وفي المواد الإباحية ومكافحة استغلال الأطفال في العمل؛
- ألف-3-5 تعزيز القدرات المؤسسية.
- المجموعة باء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:
- باء-1 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:
- باء-1-1 الحق في التعليم؛
- باء-1-2 الحق في الصحة.
- المجموعة جيم - حقوق أفراد محددين أو فئات محددة؛
- جيم-1 الأشخاص المستضعفون عموماً؛
- جيم-2 حقوق الطفل؛
- جيم-3 حقوق المرأة؛
- جيم-4 حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- المجموعة دال - المساواة وعدم التمييز؛
- المجموعة هاء - الحقوق البيئية؛
- المجموعة واو - توصيات أخرى.

ثالثاً - موقف جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية من التوصيات

11- بعد أن أجرى الفريق العامل تحليلاً عاماً لجميع التوصيات المقدمة، أُحيلت التوصيات إلى الحكومة لكي تنتظر فيها، وقد أبدت الحكومة موقفها من التوصيات بعد مناقشتها وتحليلها في الجلسة 102 لمجلس الوزراء.

ألف - المجموعة ألف - الحقوق المدنية والسياسية

- 1- المجموعة الفرعية ألف-1- تصديق سان تومي وبرينسيبي على ما لم تنضم إليه بعد من معاهدات دولية لحقوق الإنسان
- 12- فيما يتعلق بهذه المجموعة الفرعية، تُشير إلى الاتفاقيات التالية:
- (أ) اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛

- (ب) البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- (ج) البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- (د) البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة؛
- (هـ) البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية؛
- (و) البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات؛
- (ز) البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- (ح) الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

13- وفي هذا السياق، نشير أيضاً إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية اليونسكو بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم، واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، والاتفاقيتين المتعلقةتين بوضع الأشخاص عديمي الجنسية لعامي 1954 و1961.

14- وتقبل سان تومي وبرينسيبي جميع التوصيات المقدمة في إطار هذه المجموعة الأولى، باستثناء التوصيتين 14 و18.

2- المجموعة الفرعية ألف-2- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

15- ليس لدى سان تومي وبرينسيبي أي اعتراض على التوصيات المقدمة في إطار هذه المجموعة الفرعية.

3- المجموعة الفرعية ألف-3- إقامة العدل

16- قُسمت هذه المجموعة الفرعية إلى عدة مجموعات فرعية هي: المجموعة ألف-3-1- إصلاح النظام القضائي؛ ألف-3-2- إصلاح التشريعات بهدف مواءمة المعايير المحلية مع المعايير الدولية؛ وألف-3-3- تنفيذ إصلاحات تشريعية تهدف إلى مكافحة جميع أشكال التمييز وسوء المعاملة؛ وألف-3-4- تنفيذ إصلاحات تشريعية ومؤسسية بهدف مكافحة الاتجار بالبشر لأغراض استغلالهم جنسياً وفي المواد الإباحية ومكافحة استغلال الأطفال في العمل؛ وألف-3-5- تعزيز القدرات المؤسسية. ونحن نقبل جميع التوصيات المقدمة في إطار هذه المجموعة من التوصيات، باستثناء التوصيات 41، و43، و44، و45، و65، و130.

باء - المجموعة باء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

17- تشمل هذه المجموعة الفرعية باء-1 والمجموعتين المتفرعتين منها باء-1-1 وباء-1-2، على التوالي.

1- المجموعة الفرعية باء-1 - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

18- ليس لدى سان تومي وبرينسيبي أي اعتراض على هذه المجموعة الفرعية.

2- المجموعة الفرعية باء-1-1 - الحق في التعليم

19- تحيط سان تومي وبرينسيبي علماء، في هذه المجموعة الفرعية، بالتوصيات 95 و101 و102 و106، وتقبل التوصيات الأخرى.

3- المجموعة الفرعية باء-1-2 - الحق في الصحة

20- تقبل سان تومي وبرينسيبي جميع التوصيات المدرجة في إطار هذه المجموعة.

جيم- المجموعة جيم - حقوق أفراد محددين أو فئات محددة

21- قسمت هذه المجموعة إلى أربع مجموعات هي: جيم-1- الأشخاص المستضعفون عموماً؛ وجيم-2- حقوق الطفل؛ وجيم-3- حقوق المرأة؛ وجيم-4- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وجميع التوصيات المقدمة في إطارها مقبولة، باستثناء التوصية 149.

دال- المجموعة دال-المساواة وعدم التمييز

22- تقبل سان تومي وبرينسيبي أيضاً بصدور رجب جميع التوصيات المقدمة في إطار هذه المجموعة.

هاء- المجموعة هاء - الحقوق البيئية

23- أخذت سان تومي وبرينسيبي في اعتبارها جميع التوصيات المقدمة في إطار هذه المجموعة المواضيعية.

واو- المجموعة واو-توصيات أخرى

24- نظر فيها في توصية واحدة وهي توصية لا اعتراض عليها.

رابعاً- الاعتبارات المتعلقة بالتوصيات التي أُحيط علماً بها والتحفظات التي أُبدت

25- لقد أخطنا علماً، على النحو ما أشرنا إليه في الفقرة 8 أعلاه، بما عدده 13 توصية من أصل 161 توصية، وهي توصيات نود أن نبدي بشأنها الاعتبارات التالية:

- التوصية (14). وقعت سان تومي وبرينسيبي على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في 28 كانون الأول/ديسمبر 2000، ولكنها لم تصدق عليه بعد لأن بعض أحكام هذه الاتفاقية تتعارض مع أحكام الدستور، وهو أمر يجدر إيلاؤه الاعتبار قبل التصديق على الاتفاقية؛
- التوصية (18). بما أن هذه المسألة مسألة حساسة من منظور ثقافة البلد، فمن الضروري النظر فيها على نحو شامل وبمشاركة عامة السكان من أجل استقاء آرائهم فيها، ولذلك، فهي تتطلب دراسة متأنية قبل اتخاذ أي قرار بشأنها، وهو أمر يستغرق وقتاً طويلاً؛
- ولا تنص أي من أحكام النظام القانوني لسان تومي وبرينسيبي على معايير تجيز العقاب البدني ضد الأطفال. وقد سبق توضيح هذه المسألة أثناء الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، وليس هناك ما يبرر قبول هذه التوصية في هذه المرحلة؛
- التوصيات (41 و43 و44 و45). بما أن هذه المسألة حساسة من الناحية الثقافية، فينبغي النظر فيها بمنأى عن المشاعر، وفي هذا الصدد، فإن سان تومي وبرينسيبي تحيط علماً بهذه التوصية في الوقت الراهن؛

- التوصيتان (65 و130). نحيط علماً أيضاً بهذه التوصية، آخذين بعين الاعتبار أن المواد من 158 إلى 182 من قانون العقوبات تنص وتعاقب بالفعل على هذه الأفعال، ومن ثم، فليس هناك ما يببر قبول هاتين التوصيتين؛
- التوصية (95). ألغيت هذه الممارسة بالفعل، على نحو ما أشرنا إليه في التقرير المقدم في إطار جولة الاستعراض الثالثة؛
- التوصيات (101 و102 و106). لا تزال سان تومي وبرينسيبي تقتصر إلى الموارد الاقتصادية والمالية اللازمة لتغطية تكاليف تنفيذ هذه العملية، ولكنها تعد بأن تبذل قصارها جهدها لتنفيذها في الوقت المناسب، وتحيط علماً، في هذه المرحلة، بهذه التوصيات أيضاً؛
- وفيما يتعلق بالتوصية (149)، لا يسعنا إلا أن نبلغ الفريق العامل بأن عملية تسجيل المواليد مجانية تماماً وأن التسجيل المجاني مكفول لفترة أقصاها سنة واحدة من تاريخ ولادة الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، تنظم دورياً معارض مجانية وحملات تسجيل مجانية لتمكين الآباء والأمهات تسجيل أطفالهم، ومن ثم، فإذا كان لا يزال هناك عدد قليل من حالات الأطفال غير المسجلين، فإن ذلك لا يعزى إلى عامل أجل التسجيل، وتكتفي سان تومي وبرينسيبي، في هذه المرحلة، بإرجاء البت في هذه المسألة إلى وقت لاحق.

خامساً - الخلاصة

- 26- نحن نسلم بأن التقدم المحرز لا يرقى إلى مستوى توقعاتنا، ولكن إعمال حقوق الإنسان، كما تعلمون، يتطلب في قدر كبير منه توافر الموارد الاقتصادية والمالية والبشرية باعتبارها عوامل حاسمة لتحقيقه، وفي هذا الصدد، فإننا نغتنم هذه الفرصة لندعو الجميع مرة أخرى إلى التعاون حتى يتسنى لنا فعلاً بناء عالم أفضل للجميع محوره احترام حقوق الإنسان وحمايتها، وبناءً على ذلك، نرفق التوصيات لتيسير الرجوع إليها.
- 27- وفي الختام، نود أن نشكركم مرة أخرى على كل ما قدمتموه لنا من دعم أثناء أعمال جولة الاستعراض الثالثة.
- 28- ويرد في المرفق جدولٌ يبين موقف سان تومي وبرينسيبي من كل توصية.